



الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
شرف - إخاء - عدل  
وزارة الاقتصاد والمالية

# تعميم إعداد مشروع قانون المالية 2025

أكتوبر 2024



الوزير

Le Ministre

نواكشوط في: .....

الرقم: .....

## التعميم رقم

إلى

السيدات والسادة الوزراء،

السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تأزر"

السيدة مفوضة الأمن الغذائي،

السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

## الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025

يأتي إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025 بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أُعيد فيها انتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ببرنامج انتخابي طموح "طموحي للوطن"، الذي حاز على تأييد غالبية الشعب الموريتاني.

يهدف مشروع الميزانية هذا، من بين أمور أخرى، إلى ترجمة التزامات رئيس الجمهورية إلى أفعال ملموسة كما هو مُعبّر عنه في برنامجه "طموحي للوطن"، الذي تم تقديم محاوره الرئيسية من قبل الوزير الأول في بيانه حول السياسة العامة للحكومة أمام الجمعية الوطنية، مسلطاً الضوء على الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحرير الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، وخلق الظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري أن تعكس المقترحات الميزانية التي تقدمها قطاعاتكم بوضوح تام التزامات رئيس الجمهورية والرؤية المقدمة في بيان السياسة العامة للحكومة لتنفيذها.

ولتحقيق النتائج المتوقعة، تعتمد الإصلاحات الهيكلية المقترحة على بناء البنية التحتية القادرة على دعم النمو، وضمان توفر عوامل الإنتاج بأسعار تنافسية، وفك العزلة عن مناطق الإنتاج، وفتح الأسواق، وتسهيل التجارة، وتجسيد الطموح للتحول والتقدم الذي يحمله برنامج رئيس الجمهورية والذي يتمحور حول المحاور التالية:

- دولة قانون قوية ذات حكمة عصرية؛
- اقتصاد صاعد، عالي الأداء ومستدام بيئيًا؛
- تنمية رأس المال البشري، مع التركيز على الشباب، بوصفه رأس الحربة في بناء موريتانيا الغد؛
- الاندماج الاجتماعي، كضمانة لتحقيق الوئام والوحدة؛
- دولة أمن وأمان قادرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية، ومؤثرة في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة.

ويدخل مشروع قانون المالية لعام 2025 بالكامل ضمن هذه الرؤية، وبالتالي يجب أن يترجم بشكل واضح الميزانيات العامة للسياسات العامة وفقًا لاستراتيجية التنمية الوطنية والأولويات التي حددها رئيس الجمهورية كما هو مذكور في خطاب التكليف الموجه إلى الوزير الأول.

كما يجب التأكيد على أنه سيتم منح اهتمام خاص اعتبارًا من الآن لمسألة تغير المناخ في مختلف مراحل دورة حياة جميع المشاريع والبرامج التنموية.

يتزامن إعداد هذا المشروع مع السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025.

## I. السياق الاقتصادي

### 1. السياق الاقتصادي الدولي

تسلط التحديثات التي أصدرها صندوق النقد الدولي حول التوقعات الاقتصادية العالمية في يوليو 2024 الضوء على اقتصاد عالمي منرن رغم تراجع التضخم بشكل أبطأ وزيادة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية.

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% في عام 2024، لكنه يظل غير متساوٍ بين المناطق والقطاعات، حيث تشهد بعض الاقتصادات انتعاشًا قويًا في حين تعاني أخرى من تباطؤ. في الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يبلغ النمو حوالي 1.7%، رغم أن العديد من البلدان تواجه قيودًا مالية وطلبًا داخليًا محدودًا.

أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن تسجل نموًا بنسبة 4.3% مدفوعة بانتعاش الطلب الداخلي وزيادة الصادرات، على الرغم من التحديات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي ومستويات الديون المرتفعة.

لا يزال التضخم يشكل عقبة رئيسية، وخاصة التضخم في قطاع الخدمات، مما يعيق التقدم نحو تقليص التضخم العالمي ويعقد عملية تطبيع السياسات النقدية. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي 5.9% في عام 2024، مع توقع أن ينخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.7%، لكنه يظل فوق الأهداف التي حددتها العديد من البنوك المركزية.

بينما في الاقتصادات الناشئة والنامية، من المتوقع أن يبقى التضخم عند 8.2% مدفوعًا بتقلبات أسعار الغذاء والطاقة وكذلك بانخفاض بعض العملات المحلية. أخيرًا، من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة العالمية ليصل إلى حوالي 3.25% في عام 2024 بعد شبه ركود في عام 2023.

## 2. السياق السياسي والاقتصادي الوطني

من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدنا معدل نمو قدره 5.4% في عام 2024 مقابل 5.6% المتوقع أثناء إعداد قانون المالية لعام 2024، وذلك بعد زيادة قدرها 6.5% في عام 2023. باستثناء الصناعات الاستخراجية، يُتوقع أن يصل النمو إلى 5.8% في عام 2024، مدفوعًا بشكل أساسي بنشاط القطاع الثالث مع انتعاش التجارة والصيد والصناعات التحويلية.

يُلاحظ أيضًا التوجه الإيجابي لأنشطة البناء والأشغال العامة في عام 2024، وتسارع في مجالات النقل والاتصالات وخدمات أخرى.

من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 415.5 مليار أوقية جديدة في عام 2024، بزيادة قدرها 6.9% مقارنة بعام 2023. ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الصناعات الاستخراجية، بنسبة 6.6% ليصل إلى 336 مليار أوقية جديدة في عام 2024 مقابل 315.2 مليار أوقية جديدة في عام 2023.

تبقى التوقعات معرضة للمخاطر المرتبطة بتطور بيئة دولية متزايدة الانقسام الجيواقتصادي، والتي قد تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

مثل هذه الأوضاع قد تُضعف الصادرات، والإيرادات الاستخراجية، وتزيد من أسعار الواردات، وتقلل من الاحتياطيات، وتزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

كما أن المخاطر المتزايدة للكوارث المناخية، مثل الفيضانات، قد تُحدث صدمة في الأسعار وتُعرقل آفاق النمو.

أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق الدولي إلى تخفيف الضغوط على الأسعار المحلية، حيث بلغ معدل التضخم 3.0% على أساس سنوي في نهاية يوليو 2024 مقارنة بـ 4.0% في يوليو 2023. وفي المتوسط السنوي، استقر معدل التضخم عند 2.5% في يوليو 2024 مقارنة بـ 8.9% في يوليو 2023.

## II. التوجيهات الفنية لإعداد قانون المالية لعام 2025

الانتقال إلى نظام الميزانية المبرمجة:

قامت وزارة الاقتصاد والمالية، بعد اعتماد القانون 2018-039 بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، بإطلاق سلسلة من الإصلاحات التي تهدف، على وجه الخصوص، إلى جعل نتائج العمل العام في صميم العملية الميزانية، والانتقال من منطق الوسائل إلى منطق الأهداف، وتأسيس مبدأ المساءلة للمسؤولين العموميين تجاه الأهداف المحددة في السياسات العامة.

وبعد مرور أكثر من خمس سنوات منذ صدور القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، الذي وضع أسس الإصلاح، أصبح الآن تنفيذ الميزانية المبنية على البرامج يشكل إصلاحًا ذا أولوية.

يجب وضع آليات ميزنة الاستثمارات من خلال اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع ابتداءً من عام 2026. ولهذا الغرض، يجب تقديم الإطارات الوزارية للنفقات المتوسطة الأجل للفترة 2026-2028 لوزاراتكم في شكل اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ستؤثر هذه الإجراءات ليس فقط على إعداد وتنفيذ الميزانية، ولكن أيضًا على الأدوات الأخرى للإدارة، مثل إعداد خطط إبرام العقود وخطط الالتزام.

في هذه المرحلة الحالية، يُطلب منكم بجدية تحسين استكمال تعبئة التطبيق الخاص بالصفقات العمومية (التاريخ والبيانات المتعلقة بالعقود وكذلك حالات الدفع للأقساط، والمتبقيات غير المدفوعة...)، والذي يشكل قاعدة البيانات المرجعية لبرمجة النفقات الاستثمارية المستقبلية في شكل التزامات متعددة السنوات ودفعات سنوية.

قانون المالية لعام 2026 سيتم إعداده وتقديمه بنظام البرنامج.

وبناءً على ذلك، سيكون قانون المالية لعام 2025 هو آخر قانون مالية يُعد بنظام الميزانية التقليدية.

سيتم هيكلة قانون المالية لعام 2026 بناءً على البرامج التي تنقسم إلى إجراءات (برامج فرعية) وأنشطة.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التقدم المحرز في عام 2024، فإن العديد من الأنشطة لم تُحدد بشكل جيد، وبعضها حصل على تسميات تتعلق بطبيعة النفقات مثل "الإيجار".

ولتسهيل الانتقال إلى نظام البرنامج، يُطلب منكم تحسين، بقدر المستطاع، محتوى وتسميات الفصول الفرعية من ميزانياتكم، بحيث تكون ممثلة قدر الإمكان للأنشطة بمعنى الميزانيات البرمجية لتسهيل تحويل ميزانياتكم لعام 2025 إلى نظام البرنامج.

يعد هذا تمرينًا يتطلب مستوى معينًا من المهارة، مما يستدعي تعبئة الجميع. وفي هذا السياق، تمت دعوة وزاراتكم لإنشاء مجموعات عمل مخصصة لنشر هذا الإصلاح الهيكلي الهام. ستتلقى هذه المجموعات الدعم والمرافقة من وزارة الاقتصاد والمالية لضمان نجاح هذا الانتقال.

لقد استفادت الوزارات، المختارة للتجربة، من الدعم الفني والتدريب في مجال إعداد الهيكل البرمجي لوزاراتهم بدعم من وزارة الاقتصاد والمالية وشركائنا الفنيين والماليين. سيتم تعزيز هذه العملية وتسريعها خلال الربع الأخير من عام 2024 و عام 2025.

### III - توجيهات إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025

إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025 يتبع المتطلبات التالية:

- ترشيد النفقات والمساهمة في خلق مساحات مالية لتمويل الأولويات التنموية؛
- مواصلة المشاريع/البرامج الجارية مع مراعاة قواعد الصرف والتقدم الفعلي لكل مشروع؛
- مراعاة المشاريع/البرامج الجديدة المدرجة حصريًا في البرنامج الاستثماري العام المعتمد.

علاوة على ذلك، سيتم التركيز على ضرورة تحديث الاستراتيجيات القطاعية مع قائمة المشاريع ذات الصلة. كما يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مصحوبة بمؤشرات قابلة للقياس تتماشى مع أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك .

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب تعزيز الدور المنوط بإدارات التخطيط داخل الوزارات لتمكينها من تنفيذ مهامها.

بالنسبة للمشاريع/البرامج الجاري تنفيذها، يجب التذكير بأن محفظة مشاريع الدولة تعاني من العديد من العوائق التي تؤثر سلبًا على أدائها. هذه الاختلالات المتعددة تؤدي إلى تكاليف إضافية على ميزانية الدولة وتعرقل تحقيق الأهداف المتوقعة من مشاريع الاستثمار العام لصالح السكان المستهدفين.

بناءً على ذلك، يجب:

- ضمان التملك الكامل للمشاريع من قبل الوزارات القطاعية التي يجب أن تكون لديها استراتيجيات مع مؤشرات قابلة للقياس، والتي يجب أن تؤدي إلى تحديد المشاريع؛
- التحقق من صحة أي مقترح مشروع من قبل لجنة تحليل وبرنامج الاستثمار العام قبل إدراجه في المحفظة الوطنية لمشاريع الاستثمار العام وبالتالي إدراجه في قانون المالية؛
- يجب أن تأخذ المشاريع في الاعتبار القيود المناخية وخاصة المشاريع الكبرى للبنية التحتية؛
- يجب تعبئة استمارة المشروع بأكبر قدر من الدقة حول الموقع الجغرافي لتدخلات المشاريع؛
- وضع الأطر المنطقية للمشاريع وخطط العمل والميزانيات السنوية بشكل منهجي، حيث تشكل هذه الأدوات الرئيسية لأداء المشاريع ومتابعتها؛
- التأكد من أن التقارير الدورية عن تقدم المشاريع يتم إرسالها بشكل منهجي إلى الوزارات التقنية الوصية ووزارة الاقتصاد.

فيما يتعلق بالتمويلات من الموارد الذاتية للدولة، فإن المخصصات الإرشادية لنفقات الاستثمار، والتي تشكل الحدود القصوى للاتتمانات المالية لوزاراتكم، قد تخضع لتعديلات ضرورية خلال التحكيم الميزانوي، يجب إعطاء الأولوية لما يلي:

- مراعاة المساهمات التعاقدية للمشاريع الممولة من الموارد الخارجية؛
- المشاريع الجارية التي تمتلك عقودًا موقعة بشكل رسمي أو التزامًا رسميًا من الدولة؛
- التدابير الناتجة عن مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية المشتركة.

بالنسبة للمشاريع/البرامج التي هي قيد التنفيذ ومن أجل برمجة عقلانية، يتعين على كل وزارة أن تزودنا، بالتزامن مع اقتراحها لميزانية 2025، بـ:

- تقرير شامل عن التنفيذ الفعلي والمالي حتى 31 ديسمبر 2023 وللنصف الأول من عام 2024 لجميع المشاريع/البرامج التي تقع تحت إشرافه؛
- خطة عمل متوقعة، مرفقة بميزانية سنوية لعام 2025 لكل اتفاقية ولكل ممول لكل مشروع؛
- التوزيع المكاني لتدخلات كل مشروع (% حسب الولاية، % حسب كل مقاطعة داخل الولاية المعنية، و% حسب البلديات المستفيدة من تدخلات المشروع)؛
- تقرير تفسيري يبرز أهمية التدابير الجديدة، مع التركيز على ارتباطها بالأولويات المحددة في هذا التعميم. يجب أن يوضح هذا التقرير، بشكل صريح، كيف تعكس هذه المقترحات الميزانوية الأولويات الوطنية وتوجهات السياسات العامة؛

- البيانات والمعلومات التي تبرز مساهمة مقترحاتكم الميزانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الأدلة التي تثبت الوفاء بالمساهمات التعاقدية للمشاريع الممولة من الموارد الخارجية؛
- حالة استخدام اعتمادات الاستثمار من الموارد الداخلية خلال عام 2024 (ملفات طلبات العروض، قائمة العقود الجارية، خطط التعاقد، إلخ)؛
- خطة عمل متوقعة مرفقة بميزانية سنوية لعام 2025 مع توقعات إرشادية لميزانية عامي 2026 و2027.

يُدعى الجميع إلى الحرص، طوال عملية إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025، على أن تكون الاقتراحات المتعلقة بالميزانية الصادرة عن مصالحكم المعنية متوافقة بدقة مع هذه التوجيهات.

ستجدون مرفقاً استثماراً مشروع يجب تعبئتها من قبل مصالحكم المختصة، ونؤكد على ضرورة تعبئة هذه الاستثمارات بدقة لضمان استغلال فعال لمحتواها. بالنسبة للمشاريع/البرامج الممولة من موارد خارجية، من الضروري تقديم جميع المعلومات المطلوبة في استثمار المشروع، لا سيما التفاصيل المتوقعة لصرف الأموال لعام 2025 وفقاً لكل اتفاقية وكل ممول لكل مشروع.

كما يمكن تحميل استثمار المشروع من موقع الإدارة العامة للميزانية: [www.budget.mr](http://www.budget.mr) وتتواجد الخدمات المختصة في الإدارة العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي والإدارة العامة للميزانية تحت تصرفكم لتقديم أي مساعدة لازمة لتعبئة استثمار المشروع والالتزام بالتسميات الخاصة بالميزانية.

من جهة أخرى، تم تحديث التسميات الخاصة بالميزانية في عام 2024 لتتوافق مع متطلبات تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

سيتم تطبيق هذه التحديثات على قانون المالية لعام 2025 فيما يخص الجزء الاقتصادي الذي تم تعزيزه بشكل كبير وإرفاقه بتعليقات توضيحية لتمكين فهم أفضل لخصوصيات كل وزارة. لذلك، يُطلب منكم توجيه مصالحكم المختصة للالتزام بالتوجيهات والشروحات الواردة في القرار المتعلق بتبويب ميزانية الدولة.

علاوة على ذلك، يستمر تقديم الميزانية، في المرحلة الحالية، وفقاً للتبويب المطبق الجديد والمفصل، ولذلك يُطلب من مصالحكم استخدام هذا النظام بشكل صحيح وعدم اللجوء إلى بنود الميزانية "الأخرى" إلا للنفقات غير المحددة في التبويب الميزانوي. سيتم نشر التبويب على الموقع الإلكتروني لدائرة الميزانية [www.budget.mr](http://www.budget.mr)



سُرفق بالتعميم الوثيقة المتعلقة بإطار النفقات متوسطة الأجل الكلي 2025-2027، لتمكينكم من إعادة ضبط إطار النفقات متوسطة الأجل الوزاري 2025-2027 وفقاً للميزانيات المخصصة لكم.

لضمان استدامة الميزانية، يجب أن تُغطى النفقات الإلزامية والنفقات القانونية الضرورية منها كأولوية، قبل تخصيص الموارد لإجراءات جديدة. يجب على الوزارات، المختارة للتجربة، تضمين التوزيع البرمجي لإطارات نفقاتها المتوسطة المدى، تمهيداً لإعداد مشاريع الأداء السنوي للسنوات 2025 و2026 و2027.

بعد جلسات التحكيم الميزانوي للوزارات والتي ستبدأ في 2024/10/06، يجب عليكم المضي قدماً في إنهاء النسخة النهائية من إطار النفقات متوسطة الأجل الوزاري الخاصين بكم.

عند الانتهاء من إعداد مقترحات الميزانية، يجب على المصالح الوزارية، المسؤولة عن إعداد الميزانية، إرفاق الوثائق الداعمة لمقترحاتهم من خلال التحضير وإرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية. أَدْعُوكُ إلى الحرص، طوال عملية إعداد مشروع قانون المالية 2025، على أن تكون مقترحات الميزانية الصادرة عن مصالحكم المختصة متوافقة بشكل صارم مع توجيهات هذا التعميم.

ستتيح عمليات التحكيم الميزانوي تحقيق التعديلات اللازمة. الاعتمادات غير المفصلة محددة بـ 3% من ميزانية الدولة ومخصصة للنفقات العرضية وغير القابلة للتوقع، وفقاً للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والنفقات التي قد تنشأ، عند الاقتضاء، بسبب ظهور مخاطر ميزانية.

أخيراً، يجب أن تصل خطط الالتزامات التقديرية من وزاراتكم إلى الوزارة المكلفة بالميزانية بمجرد اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الوطنية، لتمكين البدء في إعداد خطة الخزنة ووضع الميزانية لعام 2025 في أقرب وقت ممكن.

## IV - تطبيق التحضير

تطبيق التحضير هو المنصة الحديثة المصممة لتحمل إعداد الميزانية. كما أنه يتيح الربط بين الأنشطة والبرامج، مع الخيارات الاستراتيجية المقدمة من الحكومة وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. كما يوفر إمكانية عرض التوزيع الجغرافي للنفقات والمتابعة المستهدفة لمختلف بنود النفقات.

تطبيق التحضير متاح للإدارات المعنية عبر الرابط: <http://10.1.77.218> لتمكيننا من إنهاء مشروع قانون المالية للسنة 2025 ضمن المهل الدستورية، أكون ممتناً للإجراءات التي قد

ترغبون في اتخاذها لضمان وصول مقترحات ميزانياتكم المعتمدة من قبل المراقب المالي الوزاري المختص، إلينا في موعد أقصاه 2024/10/04، مرفقة بجميع الوثائق ذات الصلة.

سيد احمد ولد أبوه

التوزيع:

• وأ؛

• وإح / رج؛

• جميع مديريات/وم.

المرفقات:

-الأغلفة المالية التوجيهية؛

-وثيقة المشاريع (الميزانية المندمجة للاستثمار).

# الملحقات

## 1-2- الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

ستحدد الأطر الميزانية لجزء التشغيل استنادًا إلى سياسة ثابتة لأن مختلف الوزارات تصدربعد سياساتها القطاعية الجديدة من حيث الميزانية. أما بالنسبة للاستثمارات، فقد تم بالفعل توزيعها على توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية 2025-2027.

رقم الباب	رقم الجزء	عنوان الباب	2025	2026	2027
<b>1</b>		<b>رئاسة الجمهورية</b>	<b>270 192 115</b>	<b>272 343 283</b>	<b>278 918 024</b>
	1	أجور العمال	117 686 026	120 599 582	127 223 755
	2	النفقات على السلع والخدمات	147 841 592	147 206 681	145 162 590
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	664 497	537 020	531 678
	6	نفقات الاستثمار	4 000 000	4 000 000	6 000 000
<b>2</b>		<b>الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية</b>	<b>126 028 262</b>	<b>120 483 824</b>	<b>120 430 632</b>
	1	أجور العمال	21 615 555	22 150 692	23 367 363
	2	النفقات على السلع والخدمات	74 387 029	74 067 571	73 039 079
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	30 025 678	24 265 561	24 024 189
<b>3</b>		<b>الوزارة الأولى</b>	<b>453 501 032</b>	<b>407 646 305</b>	<b>409 364 365</b>
	1	أجور العمال	91 449 207	93 713 217	98 860 603
	2	النفقات على السلع والخدمات	103 541 861	103 097 197	101 665 604
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	248 509 963	200 835 890	198 838 157
	6	نفقات الاستثمار	10 000 000	10 000 000	10 000 000
<b>5</b>		<b>الجمعية الوطنية</b>	<b>438 735 241</b>	<b>436 851 077</b>	<b>430 785 027</b>
	2	النفقات على السلع والخدمات	438 735 241	436 851 077	430 785 027
<b>7</b>		<b>المجلس الدستوري</b>	<b>20 582 303</b>	<b>20 493 912</b>	<b>20 209 336</b>
	2	النفقات على السلع والخدمات	20 582 303	20 493 912	20 209 336
<b>8</b>		<b>محكمة الحسابات</b>	<b>99 172 737</b>	<b>99 731 206</b>	<b>103 228 695</b>
	1	أجور العمال	66 632 520	68 282 143	72 032 676
	2	النفقات على السلع والخدمات	15 192 478	15 127 233	14 917 178
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	5 347 739	4 321 831	4 278 841
	6	نفقات الاستثمار	12 000 000	12 000 000	12 000 000
<b>9</b>		<b>الوزارة الأمانة العامة للحكومة</b>	<b>675 150 327</b>	<b>673 498 594</b>	<b>671 346 369</b>
	1	أجور العمال	61 983 064	63 517 580	67 006 410
	2	النفقات على السلع والخدمات	403 593 215	401 859 969	396 279 801
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	7 574 047	6 121 045	6 060 158
	6	نفقات الاستثمار	202 000 000	202 000 000	202 000 000
<b>10</b>		<b>وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء</b>	<b>9 871 647 436</b>	<b>9 719 732 844</b>	<b>9 952 892 603</b>
	1	أجور العمال	4 864 697 128	4 985 132 539	5 258 950 917
	2	النفقات على السلع والخدمات	766 604 462	763 312 251	752 713 010
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 251 345 846	1 011 288 053	1 001 228 676
	6	نفقات الاستثمار	2 989 000 000	2 960 000 000	2 940 000 000
<b>11</b>		<b>وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج</b>	<b>1 680 321 069</b>	<b>1 661 937 138</b>	<b>1 696 810 287</b>

841 038 753	797 248 296	777 987 639	أجور العمال	1
672 023 311	681 486 329	684 425 620	النفقات على السلع والخدمات	2
144 748 223	146 202 513	180 907 810	الإعانات والتحويلات الجارية	4
39 000 000	37 000 000	37 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>1 270 408 852</b>	<b>1 015 639 696</b>	<b>1 067 704 917</b>	<b>وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية</b>	<b>12</b>
243 226 815	230 562 697	224 992 552	أجور العمال	1
151 810 252	153 947 951	154 611 937	النفقات على السلع والخدمات	2
75 371 785	76 129 047	94 200 428	الإعانات والتحويلات الجارية	4
800 000 000	555 000 000	593 900 000	نفقات الاستثمار	6
<b>20 716 632</b>	<b>21 008 351</b>	<b>21 098 961</b>	<b>المجلس الأعلى للفتوى والمظالم</b>	<b>13</b>
20 716 632	21 008 351	21 098 961	النفقات على السلع والخدمات	2
<b>809 276 243</b>	<b>780 668 630</b>	<b>792 768 331</b>	<b>وزارة العدل</b>	<b>14</b>
439 864 185	416 961 728	406 888 383	أجور العمال	1
303 979 385	308 259 836	309 589 379	النفقات على السلع والخدمات	2
1 432 673	1 447 067	1 790 569	الإعانات والتحويلات الجارية	4
64 000 000	54 000 000	74 500 000	نفقات الاستثمار	6
<b>778 713 956</b>	<b>689 627 984</b>	<b>704 591 076</b>	<b>وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف</b>	<b>15</b>
231 085 979	219 054 000	213 761 892	أجور العمال	1
150 900 711	153 025 601	153 685 610	النفقات على السلع والخدمات	2
81 727 266	82 548 383	102 143 574	الإعانات والتحويلات الجارية	4
315 000 000	235 000 000	235 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>320 544 252</b>	<b>317 365 194</b>	<b>338 360 187</b>	<b>وزارة التجارة والسياحة</b>	<b>18</b>
101 222 414	95 952 055	93 633 957	أجور العمال	1
89 228 081	90 484 536	90 874 801	النفقات على السلع والخدمات	2
83 093 758	83 928 603	103 851 429	الإعانات والتحويلات الجارية	4
47 000 000	47 000 000	50 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>619 353 557</b>	<b>843 994 108</b>	<b>882 021 669</b>	<b>وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية و المينائية</b>	<b>19</b>
226 092 308	214 320 335	209 142 588	أجور العمال	1
145 421 958	147 469 700	148 105 746	النفقات على السلع والخدمات	2
135 839 291	137 204 073	169 773 336	الإعانات والتحويلات الجارية	4
112 000 000	345 000 000	355 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>258 162 448</b>	<b>250 472 946</b>	<b>246 932 578</b>	<b>وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري</b>	<b>20</b>
171 202 473	162 288 455	158 367 741	أجور العمال	1
86 959 975	88 184 492	88 564 837	النفقات على السلع والخدمات	2
-	-	-	الإعانات والتحويلات الجارية	4
-	-	-	نفقات الاستثمار	6
<b>4 471 428 371</b>	<b>4 608 692 469</b>	<b>4 730 701 380</b>	<b>وزارة التجهيز والنقل</b>	<b>21</b>
77 200 026	73 180 444	71 412 484	أجور العمال	1
38 615 576	39 159 337	39 328 233	النفقات على السلع والخدمات	2
80 612 769	81 422 688	100 750 663	الإعانات والتحويلات الجارية	4
4 275 000 000	4 414 930 000	4 519 210 000	نفقات الاستثمار	6
<b>4 526 119 576</b>	<b>4 091 342 672</b>	<b>4 195 939 453</b>	<b>وزارة الزراعة والسيادة الغذائية</b>	<b>22</b>

204 424 054	193 780 284	189 098 762	أجور العمال	1
419 872 466	425 784 851	427 621 286	النفقات على السلع والخدمات	2
194 533 056	196 487 536	243 129 405	الإعانات والتحويلات الجارية	4
3 707 290 000	3 275 290 000	3 336 090 000	نفقات الاستثمار	6
<b>45 837 770</b>	<b>46 483 229</b>	<b>46 683 714</b>	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	<b>23</b>
45 837 770	46 483 229	46 683 714	النفقات على السلع والخدمات	2
<b>425 852 328</b>	<b>428 508 403</b>	<b>429 317 871</b>	الجهات	<b>24</b>
185 072 328	187 678 403	188 487 871	النفقات على السلع والخدمات	2
240 780 000	240 830 000	240 830 000	نفقات الاستثمار	6
<b>10 004 919 367</b>	<b>9 537 251 880</b>	<b>9 393 573 230</b>	وزارة التربية وإصلاح نظام التعليم	<b>25</b>
9 161 780 124	8 684 752 708	8 474 938 474	أجور العمال	1
618 787 689	627 501 076	630 207 526	النفقات على السلع والخدمات	2
64 351 553	64 998 096	80 427 230	الإعانات والتحويلات الجارية	4
160 000 000	160 000 000	208 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>857 848 738</b>	<b>899 415 561</b>	<b>969 462 563</b>	وزارة التنمية الحيوانية	<b>26</b>
66 661 229	63 190 371	61 663 760	أجور العمال	1
189 124 223	191 787 354	192 614 544	النفقات على السلع والخدمات	2
236 343 287	238 717 835	295 384 258	الإعانات والتحويلات الجارية	4
365 720 000	405 720 000	419 800 000	نفقات الاستثمار	6
<b>281 443 494</b>	<b>275 947 802</b>	<b>275 653 343</b>	وزارة الصناعة والمعادن	<b>27</b>
121 131 874	114 824 887	112 050 842	أجور العمال	1
50 898 299	51 615 017	51 837 636	النفقات على السلع والخدمات	2
9 413 321	9 507 897	11 764 865	الإعانات والتحويلات الجارية	4
100 000 000	100 000 000	100 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>514 320 863</b>	<b>464 412 689</b>	<b>467 106 218</b>	الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية	<b>30</b>
-	-	-	أجور العمال	1
6 023 580	6 108 401	6 134 747	النفقات على السلع والخدمات	2
697 283	704 289	871 471	الإعانات والتحويلات الجارية	4
507 600 000	457 600 000	460 100 000	نفقات الاستثمار	6
<b>92 342 765</b>	<b>91 938 174</b>	<b>88 404 967</b>	المحكمة العليا	<b>32</b>
70 700 655	67 019 476	65 400 358	أجور العمال	1
19 642 110	19 918 698	20 004 608	النفقات على السلع والخدمات	2
2 000 000	5 000 000	3 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	6
<b>10 822 802</b>	<b>10 975 203</b>	<b>11 022 539</b>	محكمة العدل السامية	<b>33</b>
10 822 802	10 975 203	11 022 539	النفقات على السلع والخدمات	2
<b>535 577 648</b>	<b>527 386 383</b>	<b>568 289 873</b>	مفوضية الأمن الغذائي	<b>34</b>
174 469 236	165 385 127	161 389 602	أجور العمال	1
19 320 308	19 592 365	19 676 868	النفقات على السلع والخدمات	2
61 788 103	62 408 890	77 223 404	الإعانات والتحويلات الجارية	4
280 000 000	280 000 000	310 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>409 375 457</b>	<b>404 599 951</b>	<b>418 430 979</b>	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	<b>35</b>
118 880 636	112 690 865	109 968 376	أجور العمال	1

94 060 523	95 385 025	95 796 426	النفقات على السلع والخدمات	2	
8 934 298	9 024 061	11 166 177	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
187 500 000	187 500 000	201 500 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>14 928 003</b>	<b>15 138 210</b>	<b>15 203 502</b>	<b>مجلس جائزة شنقيط</b>		<b>36</b>
14 928 003	15 138 210	15 203 502	النفقات على السلع والخدمات	2	
<b>1 452 678 720</b>	<b>1 270 582 843</b>	<b>1 351 436 988</b>	<b>وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان</b>		<b>37</b>
633 998 425	600 987 959	586 468 740	أجور العمال	1	
107 891 668	109 410 932	109 882 828	النفقات على السلع والخدمات	2	
370 788 626	374 513 952	463 415 420	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
340 000 000	185 670 000	191 670 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>886 948 514</b>	<b>819 967 092</b>	<b>904 766 484</b>	<b>وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي</b>		<b>39</b>
328 941 517	311 814 483	304 281 382	أجور العمال	1	
109 938 521	111 486 607	111 967 456	النفقات على السلع والخدمات	2	
358 068 476	361 666 002	447 517 646	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
90 000 000	35 000 000	41 000 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>1 810 232 717</b>	<b>1 777 939 619</b>	<b>1 871 573 109</b>	<b>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</b>		<b>42</b>
808 011 110	765 940 306	747 436 017	أجور العمال	1	
375 975 732	381 269 990	382 914 430	النفقات على السلع والخدمات	2	
446 245 876	450 729 323	557 722 662	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
180 000 000	180 000 000	183 500 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>17 283 385</b>	<b>17 513 397</b>	<b>18 368 622</b>	<b>السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية</b>		<b>47</b>
13 971 290	14 168 025	14 229 133	النفقات على السلع والخدمات	2	
3 312 094	3 345 371	4 139 489	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
<b>5 395 802 753</b>	<b>5 176 138 355</b>	<b>5 291 311 435</b>	<b>وزارة الصحة</b>		<b>53</b>
3 246 120 590	3 077 104 471	3 002 764 954	أجور العمال	1	
835 359 116	847 122 129	850 775 817	النفقات على السلع والخدمات	2	
754 323 047	761 901 756	942 760 664	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
560 000 000	490 010 000	495 010 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>198 442 345</b>	<b>194 130 433</b>	<b>192 748 177</b>	<b>وزارة الوظيفة العمومية والعمل</b>		<b>64</b>
103 003 759	97 640 651	95 281 758	أجور العمال	1	
72 691 291	73 714 885	74 032 822	النفقات على السلع والخدمات	2	
2 747 295	2 774 897	3 433 598	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
20 000 000	20 000 000	20 000 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>1 444 219 535</b>	<b>1 384 245 803</b>	<b>1 363 237 025</b>	<b>الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية</b>		<b>67</b>
1 112 612 240	1 054 681 736	1 029 201 765	أجور العمال	1	
247 473 368	250 958 136	252 040 533	النفقات على السلع والخدمات	2	
14 133 927	14 275 931	17 664 727	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
70 000 000	64 330 000	64 330 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>44 676 915</b>	<b>42 764 561</b>	<b>41 912 052</b>	<b>المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي</b>		<b>72</b>
38 420 630	36 420 178	35 540 306	أجور العمال	1	
6 256 285	6 344 382	6 371 746	النفقات على السلع والخدمات	2	
<b>5 017 560 875</b>	<b>4 949 848 880</b>	<b>4 995 815 227</b>	<b>وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية</b>		<b>73</b>

2 931 948 041	2 779 289 979	2 712 145 339	أجور العمال	1
1 070 004 498	1 085 071 642	1 089 751 620	النفقات على السلع والخدمات	2
485 608 336	490 487 259	606 918 268	الإعانات والتحويلات الجارية	4
530 000 000	595 000 000	587 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>2 290 847 550</b>	<b>2 216 424 550</b>	<b>2 133 055 338</b>	<b>وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي</b>	<b>75</b>
119 606 850	113 379 267	110 640 147	أجور العمال	1
95 562 557	96 908 210	97 326 180	النفقات على السلع والخدمات	2
45 678 143	46 137 073	57 089 011	الإعانات والتحويلات الجارية	4
2 030 000 000	1 960 000 000	1 868 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>3 289 562 142</b>	<b>3 678 079 209</b>	<b>3 427 506 660</b>	<b>وزارة المياه والصرف الصحي</b>	<b>76</b>
99 881 775	94 681 220	92 393 824	أجور العمال	1
65 441 263	66 362 767	66 648 994	النفقات على السلع والخدمات	2
79 239 104	80 035 222	99 033 843	الإعانات والتحويلات الجارية	4
3 045 000 000	3 437 000 000	3 169 430 000	نفقات الاستثمار	6
<b>664 892 338</b>	<b>664 843 686</b>	<b>713 738 331</b>	<b>وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة</b>	<b>77</b>
128 030 575	121 364 393	118 432 361	أجور العمال	1
262 802 604	266 503 229	267 652 673	النفقات على السلع والخدمات	2
240 559 158	242 976 064	300 653 298	الإعانات والتحويلات الجارية	4
33 500 000	34 000 000	27 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>441 887 169</b>	<b>444 433 275</b>	<b>444 196 692</b>	<b>وزارة البيئة والتنمية المستدامة</b>	<b>78</b>
141 872 438	134 485 550	131 236 524	أجور العمال	1
137 333 315	139 267 158	139 867 826	النفقات على السلع والخدمات	2
49 681 416	50 180 567	62 092 342	الإعانات والتحويلات الجارية	4
113 000 000	120 500 000	111 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>195 152 878</b>	<b>190 877 514</b>	<b>200 445 465</b>	<b>مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني</b>	<b>80</b>
93 268 626	88 412 398	86 276 450	أجور العمال	1
39 672 147	40 230 786	40 404 303	النفقات على السلع والخدمات	2
2 212 105	2 234 330	2 764 712	الإعانات والتحويلات الجارية	4
60 000 000	60 000 000	71 000 000	نفقات الاستثمار	6
<b>991 958 634</b>	<b>989 028 779</b>	<b>1 088 055 757</b>	<b>وزارة الاقتصاد والمالية</b>	<b>81</b>
342 751 292	324 905 223	317 055 864	أجور العمال	1
230 450 689	233 695 754	234 703 698	النفقات على السلع والخدمات	2
116 566 653	117 737 802	145 686 196	الإعانات والتحويلات الجارية	4
302 190 000	312 690 000	390 610 000	نفقات الاستثمار	6
<b>4 810 031 412</b>	<b>4 844 260 707</b>	<b>5 707 226 903</b>	<b>وزارة النفط والطاقة</b>	<b>82</b>
61 448 761	58 249 302	56 842 061	أجور العمال	1
315 707 743	320 153 345	321 534 185	النفقات على السلع والخدمات	2
3 282 874 908	3 315 858 060	4 102 970 657	الإعانات والتحويلات الجارية	4
1 150 000 000	1 150 000 000	1 225 880 000	نفقات الاستثمار	6
<b>10 713 255</b>	<b>10 864 113</b>	<b>10 910 970</b>	<b>المجلس الأعلى للشباب</b>	<b>85</b>
10 713 255	10 864 113	10 910 970	النفقات على السلع والخدمات	2
<b>5 920 347 842</b>	<b>6 018 900 564</b>	<b>5 510 783 328</b>	<b>تأزر</b>	<b>89</b>
165 660 886	157 035 402	153 241 597	أجور العمال	1



154 686 956	156 865 162	157 541 731	النفقات على السلع والخدمات	2	
-	-	-	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
5 600 000 000	5 705 000 000	5 200 000 000	نفقات الاستثمار	6	
<b>17 326 880</b>	<b>17 570 867</b>	<b>17 646 651</b>	<b>سلطة تنظيم الصفقات العمومية</b>		<b>95</b>
17 326 880	17 570 867	17 646 651	النفقات على السلع والخدمات	2	
<b>1 500 000 000</b>	<b>1 500 000 000</b>	<b>1 500 000 000</b>	<b>صندوق التقاعد</b>		<b>96</b>
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
<b>3 734 680 075</b>	<b>3 903 233 738</b>	<b>4 126 221 739</b>	<b>نفقات الدين العمومي</b>		<b>98</b>
3 734 680 075	3 903 233 738	4 126 221 739	نفقات الدين العام	3	
<b>8 671 317 897</b>	<b>8 629 941 861</b>	<b>9 082 489 406</b>	<b>النفقات المشتركة</b>		<b>99</b>
1 187 920 464	1 204 648 028	1 209 843 746	النفقات على السلع والخدمات	2	
721 360 145	743 678 223	1 276 278 641	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
3 503 500 000	3 503 500 000	3 503 500 000	نفقات الاستثمار	6	
3 258 537 289	3 178 115 611	3 092 867 018	اعتمادات غير موزعة	7	